تحفة الاخيار

فيما يتعلق بالكسب والاختيار

تاليف الفاضل العالم العلامة الدراكة الحبر الفهامة

عبد القادر بن عبد الله المجاوي الحسني

الاستاذ بالمدرسة العليا بالجزائر

نفعنا الله بعلمه واعاد علينا من عميم بركته

آمين

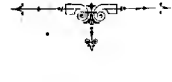

سنة ١٣٢٣

١٩٠٥

في مطبعة [redacted] بشارع هوليان عدد ٣٩ في الجزائر

رسالة محتويه على مقدمة وستة فصول وخاتمة * طالبا منه تعالى ان يجعل منفعتها دائمة وسميتها

تحفة الاخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار

ومنه تعالى اسأل الاعانة على التمام انه ولي الجود والاكرام

مقدمة

اتفق جميع اهل الاسلام على ان المحدثات من الاجسام وما عدا الافعال من العرضيات انما هو من خلقه تعالى حسب مشيئته وتقديره ليس فيها تاثير ذاتي لقدرة غيره وكاد يعترف بذلك عبدة الاحجار فال عز من قائل (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) واما افعال العباد فما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقف على شيء كخرق الماء عند وقوف العبد عليه او فائمة بالعبد من غير شعوره بها كالنمو وهظم الغذا او كانت بشعوره لكن من غير ارادة كالمرض والصحة وحركة يد المرتعش او كانت بالارادة لكن من غير فكرة كتطبيق الانسان اجفان عينيه عند تقريب حديدة محمات منها فهاذه الاقسام ملحقة بما تقدم من انه لا تاثير فيها الا للخالق الحق

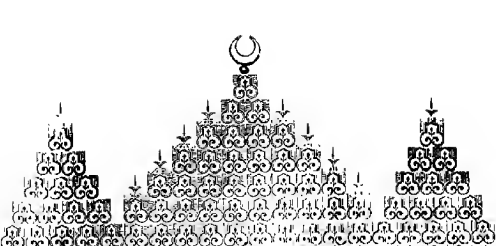

نحمد من بتوفيقه يتنعم فى رياض التحقيق * وبتسديده يجتنى ثمار التحرير والتدقيق * وبهدايته تنجلي ظلمات الخطأ عن نور الصواب * وبعنايته تستسهل كل امور الصعاب * حمدا يجمع للعبد فى الدارين نعما * ويطرح عنه به نقما * فسبحانه من كريم اذا احب عبدا رفع عنه الحجاب * واباض عليه من بحر كرمه ما يشاء بغير حساب ونصلى على من ارسل بالدين القويم * وعلى اله واصحابه وكل من له قلب سليم * وبعد فانه لما افترقت الامة فرقا ثلاثة اهل سنة وقدريه وجبرية وكل فرقة تشنع على مقابلتها * ونروم ردها الى طريقتها واخلقت اراء اهل السنة فى معنى الكسب وتنازعوا فيما بينهم بالايجاب والسلب ظهر لي ان اجمع جميع هذه الاقوال * لنزيل بحوله تعالى التلبيس والاشكال فى

فى الازل وبصلها وقدرها وخلق قدرة العبد عليها ومياله اليها واختياره اياها بحيث يستحيل تركها لانه يجب وقوع ما اراد الله ويتعذر تخلف مراده عن ارادته فانكروا عند ذلك حكمة الله فى خلقه وامره واذا حدث الذنب من احدهم وعوقب يقول لا ذنب لى فيما فعله وانما الفاعل سواه والمحرك غيره ويرد بالمنع بان ذلك لا يستلزم عدم الكسب بالمعنى الذى سنذكره وبالنقض بانه يلزم منه بطلان الامر والنهى والثواب والعقاب والمدح والذم وبالمعارضة بما يدل على تحقق الكسب من ضرورة الفرق بين حركة الباطش والمرتعش ومن السمعيات كقوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وكقوله تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) وامثالها وبالالزام بان يعاقبوا ويعذبوا حتى يتوبوا عن هذه العقيدة الفاسدة فان ضجوا وصاحوا قيل لهم ان تعذيبنا اياكم من الله ونحن مجبورون على زعمكم فان لم تعذرونا بالقدر فكيف تحتجون به فيما ترتكبون والاحتجاج بالقدر فى الذنوب بديهى البطلان فان الظالم لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه به ايضا اى معاقبه اكثر مما يستحق ولوكان القدر لم يحسن لوم احد احدا وحاصله ان القول باطل لا يعقل ولا يعتقد

تعلى بقي منها قسم آخر وهو المقصود بالبيان وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية بان تنبعث الارادة اليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله وهذا القسم يشارك القسم الاخير من الاقسام السابقة في انبعاث الارادة ويفارقه في سرعة انجلاء الخير وبطئه وتسمى هذه الارادة الحاصلة بعد الروية اختيارا فهذا القسم اختلف فيه ارباب الآراء على عدة انحاء فمنهم من قال بالقدر ومنهم من قال بالجبر ومنهم من قال بالكسب ونبين ان شاء الله كل مذهب من هذه المذاهب وكمال ظهور كل يتوقف على بيان قول الآخر لما بينها من التقابل والاشياء تتبين باضدادها فلذلك وجب ان نذكرها اولا لنتبين ما هو الحق فاقول

الفصل الاول في اهل الجبر

اعلم انه قد ذهب الجهمية وهم اصحاب جهم بن صفوان الترميذي الى ان المؤثر في فعل العبد هو قدرة الله تعالى فقط لا اثر لقدرة العبد لا ايجادا ولا كسبا وليس له فيه اختيار رأسا وقالوا ان افعال العباد انما هي افعال الله صدرت من محض المشيئة وصرف الارادة وانها ليست بمقصود بها مصالح العباد والعباد فيها بمنزلة اوراق الشجر في حركاتها عند مهب الريح وذلك لان الله تعالى علم افعال العباد

محلها مثلا حركة زيد وقعت بقدرة الله فهي غير من قامت به القدرة وذلك الغير هو زيد مثلا ووقعت بكسب زيد فهي المحل الذي قامت به قدرة زيد كذا في التلويح ويقال ان في خلق القبائح حسنا بالنسبة الى الخالق ولله في خلق الشياطين حكم لا يعلمها إلّا هو وما ذكره بعض المعتزلة من ان صحة استناد بعض الافعال الى العبد واستحالة اسناده اليه تعالى كالزنى والسرقة امارة على ان الفعل مخلوق للعبد منقوض بصفات الجمادات كبياض الحجر فانه يسند اليه وليس مخلوق له والتحقيق فيه ان الافعال الصادرة من العبد والقائمة به يسند كل منهما الى العبد بكسبه اياها وقيامها به فيقال اعطى زيد ومنع واكل وشرب وقام ونام وكذا يصح اسناد خلقها كلها اليه تعالى بان يقال خلق الله هذه الافعال لكن ينبغي ان لا يفرد بالنسبة اليه الا الخير فلا يقال خالق الزنى ولا يذكر الشر إلّا مع الخير فيقال خالق الزنى والعقرة وهو الضار النافع وكذا يصح ان ينسب اليه تعالى من الافعال ما فيه معنى التأثير كقوله تعالى (فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم) وكقوله صلى الله عليه وسلم للاشعريين (ما حملتكم ولكن الله حملكم) ولا ينبغي مراعاة الادب فيه وانظر الى ادب الخليل عليه الصلاة والسلام حيث قال (واذا مرضت فهو يشفين) ولم يقل امرضني واما ما فيه معنى التأثير فلا ينسب اليه تعالى فلا يقال قام وقعد ويؤول الوارد من هذا الباب

الفصل الثانى فى قول اهل القدر

اعلم انه ذهب المعتزلة وهم اصحاب واصل بن عطاء الى نفي القدر عن الله تعالى واثباته لانفسهم و زعموا ان افعال العباد ليست مخلوقة لله الخالق وانما هي خلقتهم وابداعهم باختيارهم ومشيتهم وان المؤثر فيها قدرتهم فقط وانهم ياتون بالقبائح بارادتهم بدون مشئة الله وارادته بل على خلاف مراد الله قالوا وكيف يقال انه امرهم بالايمان وقد منعهم منه ونهاهم عن الكفر وقد حملهم عليه و يصرفهم عن الايمان ثم يقول انى تصرفون و ينشئ فيهم الكفر ثم يقول لم تكفرون واستدلوا عليه بانه لو لم يكن للعبد استقلال فى افعاله لبطل المدح والذم والثواب والعقاب وبأن من الافعال قبائح كالظلم والزنى ونحوها فلو كانت مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة القبيح الله تعالى عنه واللوازم باطلة فالملزوم كذلك ورد بان ما ذكر من المدح وغيره لا يتوقف على الخالق بل يكفى فيها الكسب وقولهم لوكانت القبائح مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة القبيح اليه سبحانه قلنا نعم يلزم نسبتها اليه لكن بانها مخلوقة له وهذه النسبة لا توجب نقصان المنسوب اليه وانما يوجب نقصانه نسبتها اليه بانها مكسوبة له اذا الكسب وقوع الفعل فى محل القدرة الحادثة والخالق وقوعه بالقدرة القديمة لا فى

فعل العبد لوكان بتاثيره لكان عالما بتفاصيله و بطلان اللازم يظهر في مثل العالم والماشي ولو لم يكن لقدرته مدخل اصلا لبطل المدح والذم ثم انهم اختلفوا فيي ان مدخليتها شرط للتاثير او شطر من المؤثر فـي اصل الفعل او مؤثر في وصفه بكونه كسبا او بكونه طاعـة ومعصيـة او مؤثرا في نفسه باذن الله تاثير اعاديا واما كونه مؤثرا تاثيـرا حقيقيا كما قال المعتزلة فقد تقدم وجه بطلانه فهذه اقوال اربعة نذكرها قولا قولا القول الاول ذهب الشيخ الاشعري الى انه لا تاثير لقـدرة العبـد الا في كون الفعل كسبا اذ الفعل الذي لا يكون مقارنا لقدرته كحركة الارتعاش لا يوصف بكونه كسبا ولا تاثير لها بالنسبة لـذات الفعـل نعم لها دخل فيه على سبيل الشرطية وذهب القاضي ابو بكر الباقلاني الى ان قدرة العبد مؤثرة في كون فعله كسبا وطاعة او معصية فقـال في مثل لطم اليتيم تاديبا او ايذاء ان ذات اللطم واقعة بقدرته تعالى فقط وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثاني و يرد عليهما ان هـذه الصفات امور اعتبارية اذ الصفة الاولى تلزم فعل العبد باعتبار مقارنته بالقدرة الحادثة اصطلاحا والآخر ان باعتبار موافقته لما امر الله تعالى به او مخالفته له فلا وجه لجعلها اثر القدرة وايضا يرد عليهما ما يرد عـلى الجبرية فانهما لا يجعلان لقدرة العبد تاثيـرا في اصل الفعل مثلهـم القول الثاني ذهب طائفة من اهل السنة الى ان قدرة العبـد شـرط

الفصل الثالث

في تحقيق ما هو الحق وهو مذهب اهل السنة

ذهب اهل السنة الى العدل حيث اعرضوا عن الافراط والتفريط فجعلوا بين المذهبين مذهبا ثالثا خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا وهو انه تعالى خالق للحوادث باسرها والافعال الاختيارية من جهتها وان لقدرة العبد مدخلا فيها ولاجل هذا الدخل يقال انها مكسوبة للعبد وتنسب اليه والحكمان ثابتان بالسمعيات والعقليات كما هي مبسوطة في كتب القوم ومنها قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) وقوله جل ذكره (والله خلقكم وما تعملون) اما على ان ما مصدرية ظاهر واما على انها موصولة فلانها كما تشتمل على الاحجار المنحوتة كذلك تشتمل على الافعال التي يكتسبها العبد من الحركات والاوضاع والهيئات وهي المتنازع فيها لا انا اذا قلنا افعال العباد مخلوقة لله تعالى لم نرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايجاد والايقاع لانه امر اعتباري لا وجود له في الخارج فلا يتعلق به الخلق بل يريد الحاصل بالمصدر وهو متعلق الايجاد والايقاع اي ما يشاء هو من الحركات والسكنات اذا لقول بان السرير مصنوع للنجار بواسطة محفلة عقيب الحركات المخصوصة التي اكتسبها ومنها ان

الضلال انتهى كلام الكوراني ومما يوجب الحيرة ان العلامة ابن القيم مع ذكره القول السابق الذي نسبه الى الاشعري قد انكر عليه انكارا بليغا ورد عليه ردا شنيعا الى ان قال فلت الذي قاله الامام في النظامية ان القدرة الحادثة لها تاثير اقرب الى الحق مما قاله الاشعري والباقلاني ان لا تاثير لها ولا ادري ان انكاره على الشيخ مع نقله كلامه السابق هل هو بسبب انه لم يحمل الباء في قوله يكون الفعل بقدرة حادثة على السببية وانما حمله على المصاحبة لما بدا له من قرائن السياق فلا يكون هذا مبيدا لتاثير القدرة الحادثة ايضا كما هو المشهور ويشهد لهذا الوجه ما ذكره المحقق الفوشجي في شرح التجريد ان الكسب عند الاشعري يقارنه الفعل بقدرته الحادثة من غير ان يكون لها تاثير فيه ومما يؤيده ايضا ما ذكر في شفاء العليل بقوله قال الاشعري والباقلاني الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسبا دون كونه موجودا او محدثا فكونه كسبا وصفا للموجود بمثابة كونه معلوما انتهى فهذا نص على انه لا اثر عنده للقدرة الحادثة في مقدورها كما انه لا اثر للعلم في معلومه انما اثرها في وصف المقدور بكونه كسبا اذ لو لم تكن القدرة الحادثة كما في حركة المرتعش لم يوصف الفعل بكونه كسبا اذ الكسب يقارنه الفعل في القدرة فهذا الكلام من الاشعري يحمل الباء في قوله المذكور في غاية كتبه الكسب وقوع

لتاثير المؤثر في فعله وايجاده اياه وممن قال به الشيخ الاشعري والشيخ ابو منصور الماتريدي على اختلاف بينهما في انه هل ممن العبد شيء يكون له مدخل في فعله ام لا فمال الى الثاني الاشعري والى الاول الماتريدي واهذا كلام طويل الذيل ليس هذا محلا له وما ذكرنا من ان القدرة الحادثة لا تاثير لها رأسا لا بالاستقلال ولا يرونه هو الذي نسبه القوم الى الاشعري وذكر العلامة ابن القيم في كتابه المسمى شفاء العليل في مسائل القضا والحكمة والتعليل انه قال الاشعري في عامة كتبه معنى الكسب ان يكون الفعل بقدرة حادثة فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ومن وقع منه بقدرة حادثة فهو مكتسب اه قال الشيخ ابراهيم الكوراني بعد ما نقل الكلام السابق عن ابن القيم ما نصه انه لا يخفى على المتامل المنصف ان هذا النص من الشيخ الاشعري يدل على ان الفعل واقع بقدرة محدثة وانه المسمى كسبا عنده ومن المعلوم ان الواقع بالقدرة اثرها ولا لم يكن واقعا بها ولا ترتب التاثير غاية الامر انه لم يطلق على العبد انه خالق بل مكتسب وهو رعاية الادب في امر لفظي موهم خلاف المقصود وهو كما قال امام الحرمين ان القدرة الحادثة مؤثرة باذن الله لا استقلالا واستحال اطلاق القول بان العبد خالق اعماله فان فيه الخروج عما درج عليه السلف واقتحام ورطات

الى الله تعالى (قل لا املك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله) وانحرافا عن القرآن وعما اجمع عليه المسلمون وزعموا انهم ينفردون بالقدرة على اعمالهم دون ربهم واثبتوا لانفسهم غنى عن الله عز وجل انتهى فليس بمقطوع الدلالة عن المراد لانه نقل قول اهل الاعتزال بحذافيره وابطله بما ذكره القول الثالث للاستاذ ذهب الى ان قدرة العبد شطر من المؤثر فجعله واقع بمجموع القدرتين على ان يتعلق المجموع بالفعل فيسند ويتأثر فيه قال العلامة عبد الحكيم في حاشية الكيالي وانما هو بمعنى ان قدرة العبد غير مستقلة بالتاثير واذا انضمت اليها قدرة الله صارت مستقلة بتوسط هذه الاعانة وهذا قريب من الكفر وان اشتهر في الكتب الكلامية انه جعل كلا منهما مؤثرا تاما وتجويز اجتماع مؤثرين على اثر واحد باطل بخلاف ما ذكرنا وانه دخول مقدور تحت قدرتي احداهما قدرة الاختراع والاخرى قدرة الاكتساب فانه جائز وانما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد وما نص عليه الامام ابو حنيفة في الفقه الاكبر بقوله وجميع افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة. والله خالقهما انتهى فقد فسره بعض العلماء بما يوافق مذهب الاستاذ والذي يظهر انه مطابق لما قاله امام الحرمين [القول الرابع] ذهب كثير من المحققين من اهل السنة الى ان العبد ليس بمطلق ولا موثر

الفعل بقدرة حادثة على المصاحبة لا على السببية ولو لم يحصل لا على السببية يكون هذا بيانا لرجوعه عنه اي عن قوله المذكور في عامة كتبه ولا يمكن ان يجعل منه القول قولا اولا مرجوعا عنه لما نقله الشيخ الكوراني عن ابن القيم انه ذكر في كتابه شفاء العليل ان الذي استقر عليه راي الاشعري ان القدرة الحادثة لا تاثير لها انتهى والظاهر ان ابن القيم لم ينكر على الاشعري الا لما راى ان كلامه هذا محتمل وان كلامه المقطوع الدلالة دال على عدم تاثير القدرة الحادثة في اصل الفعل لا بالاستقلال كما قال اهل الاعتزال ولا بدونه كما قال الامام ولو لم يكن كلامه مقطوعا به لما ساغ له هذا التشنيع واما ما ذكر الاشعري في كتابه الموسوم بالابانة الذي هو اخر تصانيفه كما افاد بعض المحققين بما نصه

اما بعد فان كثيرا من المعتزلة واهل القدر مالت بهم اهواؤهم الى تعليق رؤساتهم ومن مضى من اسلافهم فتاولوا القرآن على آرائهم تاويلا لم ينزل الله به سلطانا ولا اوضح به برهانا الى ان قال وزعموا ان الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء خلافا لما اجمع عليه المسلمون من ان الله (ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن) ورد القول (وما تشاءون الا ان يشاء الله) باخبرانا لا نشاء شيئا الا وقد شاء ان نشاءه الى ان قال ويزعمون انهم يملكون الضر والنفع رد القول

تاما بالنسبة الى ما هي اسباب له كذلك خالق فى العبد قدرة واستطاعة فيكسب العبد بها افعاله التى قضاها الله وقدرها واراده فصار لقدرة العبد تاثير لتاثير الاسباب العادية مثل سبب الاكل لحصول الشبع وانما المؤثر حقيقة هو قدرة الله اذا لقدرة الحادثة التى وجدت بها الافعال انما هي من خلقه تعالى والكسب على هذا القول يحصل للعبد بقدرته المؤثرة باذن الله ما تعلقت به مشيئته التابعة فى التعلق به لمشيئة الله وهذا هو مختار القاضي البيضاوي كما صرح به فى غير موضع من تفسيره قال فى قوله تعالى (انزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم) خروج الثمار بقدرة الله ومشيئته لكن جعل الماء الممزوج بالتراب سببا فى اخراجها ومادة لها كالنطفة للحيوان بان اجرى عادته باضافة صورها وكيفياتها على المادة الممتزجة منهما واودع فى الماء قوة فاعليه وفى الارض قوة قابلية يتولد من اجتماعهما انواع الثمار وهو قادر على ان يوجد الاشياء كلها بلا اسباب ومواد كما ابدع نفوس المواد والاسباب ولكن فى انشائها مدرجة من حال الى حال منافع وحكم يجدد فيها الاولى الابصار عبرا وسكونا الى عظيم قدرته ليس ذلك فى ايجادها دفعة انتهى قال السيد محمد البرزنجي فى شرحه عليه اشار بالاول الى ما هو المشهور عند الاشاعرة وبالثاني ما هو التحقيق عنده من ان للاشياء اسبابا

وان الله تعالى خلق للعبد قوة بها صح تكليفه وانها تؤثر فيما تعلقت به مشيئته من افعاله لاختيارية بعون الله اذا شاء لا مستقلا وان الله تعالى خلق افعال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وان العباد كاسبون لها باذن الله لا بالاستقلال وان قدرة العبد مؤثرة في نفس الفعل تاثيرا عاديا باذن الله تعالى وايضاح ذلك ان الله القادر على كل شيء كما اقتضت حكمته ايجاد بعض ما بواسطة اسباب اوجدها اولا وجعلها اسبابا لهم مع الكمال الذاتي والاستغناء المطلق وان الله لغني عن العالمين او انما هو لحكمة لا لحاجة ومن هذا الباب امره المومنين فهو تعالى بحكمته ينبت النبات بالماء وينزل الماء بالسحاب ويثير السحاب بالريح وينشيء النار والضياء بالضربين ويوجد الولد بالابوين ينسب الشيء الذي وجد بسبب الى الله تعالى تارة اذ هو الخالق للسبب والى السبب اخرى لوقوعه به باذن الله بلا واسطة قال تعالى (وما خلق الذكر والانثى) وقال صلى الله عليه وسلم (اذا علا ماء الرجل ماء المراة ذكرا واذا علا ماء المراة ماء الرجل انثى) وقال تعالى (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) وقال (واضلهم السامري) (وقال وانك لتهدي الى صراط مستقيم) وقال صلى الله عليه وسلم لعلي (لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يكون لك حمر النعم) فكما انه تعالى جعل للقوى والطباع الموجودة في المخلوقات تاثيرا

الاشعري في الكسب اضطرابا عظيما واختلفت عبارتهم فيه اختلافا كثيرا الى ان قال قلت الذي قاله الامام في النظامية اقرب الى الكفي مما قاله الاشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما كذا ذكره المحقق العلامة الكوراني في رسالته المفردة في المسألة واتبعه بذكر بعض ما ذكره الامام في النظامية ونحن نذكر جميع كلامه المتعلق بهذه المسألة بلفظه اذ هو كلام مفيد ليس فيه حشو عزيز لم يسبق الى مثله قال رحمه الله تعالى فقد تقرر عند كل حاضر بعقله موقن عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد ان الرب سبحانه وتعالى مطالب عباده باعمالهم وداعيهم اليها في حالهم ومشيهم ومعاقبهم عليها وثبت بالنصوص القاطعة انه اقدرهم على الوفاء بما طالبهم به ومكنهم من التوصل الى امتثال الامر والانكفاف عن موانع الزجر ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحثاث والزواجر عن الفواحش ما نيط ببعضها من العقوبات وما يجب عقده من تصديق المرسلين في الانباء عما يتوجه على المردة من الحساب والعقاب وسوء المنقلب والمآب وقول الله تعالى لهم تعديتم وعصيتم بايديكم وقد ارخيت لكم الطول وبسحت لكم المهل وارسلت اليكم المرسل واوضحت الحجة ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واحاط بذلك كله ثم استقراب في ان افعال العباد واقعة على حسب ايثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو

تؤثر فيها باذن الله تعالى واختاره ايضا العلامة الكوراني فقال انما يفعله العباد هو ما يفعله الله بهم وان اعمالهم مخلوقة لله لا يقدح في كلية لا خالق الا الله لان القدرة واحدة بالذات كما يقتضيه توحيد الصفات متعددة بالنسب والاعتبارات بحسب الظواهر والتعينات ولا تعارض بين الاية المفيدة صدور الافعال من العباد وبين الايات الناطقة بانها من خلق الله انتهى وقد سبقه الى هذا التحقيق الشيخ صفي الدين بن احمد بن محمد بن يونس القشاشي المدني واشار اليه المحقق التفتزاني ايضا فقوله اعلم ان ملخص كلام بعض المحققين ان الفعل يصدر عن فاعله بسبب حصول قدرته وارادته لكن القدرة لابد ان تنتهي الى اسباب تكون بقدرته دفعا للتسلسل ولا شك انه عند الاسباب يجب الفعل وعند فقد انها يمتنع فالذي ينظر الى الاسباب الاول ويعلم انها ليست بقدرة العبد ولا ارادته يحكم بالجبر وهو غير صحيح مطلقا لان الفعل لم يحصل باسباب كلها مقدورة للعبد ومرادة له فالحق ان لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين انتهى بلفظه واختار هذا المسلك ايضا العلامة المتقن الحافظ ابن تيمية ورجحه وصوبه في كتابه منهاج اهل السنة ونص على انه قول جمهور اهل السنة وسلك منهاجه القويم تلميذه العلامة ابن القيم فانه صرح على اختياره في كتابه شفاء العليل حيث قال قد اضطربت اراء المتاخرين

فان الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين اذا الواحد لا ينقسم فان وقع بقدرة الله استقل بها وسقط اثر القدرة الحادثة وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها كلامرشد موفق اذا لمره بين ان يدعى كلاستناد وبين ان يخرج نفسه عن ان يكون مطالبا بالشرائع وفيه ابطال دعوى المرسلين عليهم الصلاة والسلام وبين ان يثبت نفسه شريكا لله في ايجاد الفعل الواحد وهذه كلاقسام بجملتها باطله ولا ينجى من هذا الملتطم ذكر اسم محض ولقب مجرد من غير تحصيل معنى وذلك ان قائلا لو قال العبد مكتسبا واثر قدرته كلاكتساب والرب تعلى مخترع خالق لما العبد مكتسب له قيل له فما الكسب وما معناه واديرت كلاقوال السابقة على هذا القائل فلا يجد هربا فنقول قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعا ولكنه يضاف الى الله خلقا وتقديرا فانه وقع بفعل الله وهي القدرة الحادثة وليست القدرة فعلا للعبد وانما هي صفته وهي ملك لله وخلق له فاذا كان موضع الفعل خلقا لله فالواقع مضاف الى الله خلقا وتقديرا وقد ملك الله العبد اختيارا يصرف به القدرة الحادثة فاذا اوقع بالقدرة شيئا مال الواقع الى خلق الله من حيث انه وقع بفعل الله ولو اعتدت الفرقة الضالة الى هذا لم يكن بيننا وبينهم خلاف ولكنهم ادعوا استبدادا بالاختراع

مصاب في عقله او مستغرق على تقليد مصمم على جهله يفضي المصير الى انه لا تاثير لقدرة العبد في فعله فطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون فان زعم من لم يوفق لمنهاج الرشاد انه لا اثر لقدرة العبد في مقدوره اصلا واذا طولب بمتعلق طلب الله الفعل تحيرنا وعرضا ذهب في الجواب طولا وعرضا وقال لله ان يفعل ما يشاء ولا يتعرض لاعتراض عليه المعترضون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فقيل له ليس لما جئت به حاصل كلمة حق اريد بها باطل نعم يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولكن يتقدس عن الكذب ونقض الصدق وقد فهمنا بطرقات المعقول من الشرع المنقول انه عزت قدرته طالب عباده بما اخبر انهم ممكنون من الوفاء به فلم يكلفهم الاعلى مبلغ الطاقة والوسع في موارد الشرع ومن زعم انه لا اثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا اثر للعلم في معلومه فوجد مطالبة العبد كوجه مطالبته بان يثبت في نفسه الوانا وادراكات وهذا خروج عن حد الاعتدال الى التزام الباطل والمحال وفيه ابطال الشرائع ورد ما جاء به النبيئين عليهم الصلاة والسلام واذن لزم المصير الى القول بان القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها واستحال بطلان القول بان العبد خالق لاعماله فان فيه الخروج عما درج عليه سلف الامة واقتحام ورطات الضلال ولا سبيل الى المصير الى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة

الرأي الفاسد مزاحما لربه في التدبير موقعا ما ارادا يفاعله شاء الرب تعالى اوكره تعالى الله عن ذلك انتهى ما في النظامية وقد نقله العلامة السيد محمد البرزنجي في شرحه على تفسير البيضاوي المسمى بانهار السلسبيل وذكر في تصويب رأي الامام كلاما متينا الى ان قال فالمحقق الكوراني اطال الله بقاءه كلام امام الحرمين تصريح بان القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها وان فعل العبد تقديرا لله مراد له عنده وان المعتزلة قائلون بانفراد العبد وانه يشاء الله ما لا يكون من المامور ويكون ما لا يشاء من المنهي وهذا فرق واضح مظهر لكون كلام امام الحرمين جاريا على السنة بخلاف قول المعتزلة فان قولهم مصادم لقوله تعالى (لافوة الا بالله) ونص (وما تشاءون الا ان يشاء الله) وقول الامام موافق لذلك وان قدرة العبد عند المعتزلة تؤثر وفق ارادته وان لم يشاء الله وعند الامام تؤثر وفق ارادته اذا شاء الله ذلك والا فلا تاثير لها اصلا وهذا موافق للكتاب والسنة واجماع السلف ومن انكر على الامام لم يميز بين قوله وقول المعتزلة ولقد اجاد من قال

تنكب عن طريق الجبر واحذر * وفوقك في مهاوي الاعتزال
وسر وسطا طريقا مستقيما * كما سار الامام ابو المعالي

وانفرادا بالخلق والابتداع فضلوا واضلوا وتبين تميزنا عنهم بتفريع المذهبين فانا لما اضفنا فعل العبد الى تقدير لا له فلت احدث الله القدرة في العبد على اقدار احاط بها علمه وهيأ اسباب الفعل وسلب العبد العلم بالتفاصيل فاراد من العبد ان يفعل ما حرك فيه دواعي مستحسنة وخيرة وارادة وعلم ان الافعال ستقع على قدر معلوم فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم واراد باختيارهم وايضافهم بالقدرة والاقتدار خلق الله ابتداء بمقدورها مضافا اليه تعالى مشيئة وعلما وقضاء وخلقا وفعلا من حيث انه نتيجة ما انفرد بخلقه وهو القدرة ولو لم يرد وقوع مقدورها لما اقدره عليه ولما هيأ اسباب وقوعه والعبد فاعل مختار مطالب بامور ومنهي وفعله تقدير لله مراد خلق مقضي ونحن نضرب في ذلك مثلا شرعيا ليستريح اليه الناظر فنقول العبد لا يملك ان يتصرف في مال سيده ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه فاذا اذن له في بيع ماله فباعه نفذ والبيع في التحقيق معزو لسيده من حيث انه سبب اذنه ولو لا اذنه لم ينفذ التصرف ولكن العبد يومر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب بهذا والله الكفى الذي لاغطاء دونه ولامراء فيه لمن وعاه حق وعيه واما الفرقة الضالة فانهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق وانه اذا عصى فقد انفرد بفعله والرب كاره له فكان العبد على هذا

التي جعلها الله فيهم وبتمكين الله تعالى اياهم منها ولو لم يكن ذلك التمكين لما قدروا على شيء قال تعالى في اعظم ملوك الدنيا (انا مكنا له في الارض) والقول بان معناه انها عند اقترانها بالقدرة يسمى كسبا لا يقبله قلب من له ادنى فهم والله خالقها اي بقدرة العباد لان قدرتهم التي هي صفتهم ليست فعلا لهم وانما هي ملك لله وخلق له فاذا كان ما وقع به الفعل خلقا لله كان الواقع به مضافا اليه تعالى خلقا كما تقدم في قول امام الحرمين وليس مراده بكونه تعالى خالقا لها انه اجرى عليهم هذه الامور بقدرته الازلية ويدل عليه قوله رضي الله عنه خلق الخلق سليما من الكفر والايمان ثم خاطبهم وامرهم ونهاهم اي بعد ما خلق فيهم القدرة التي تمكنوا بها من كل منهما فكفر بعد ذلك من كفر بفعله وانكاره وجحوده بخذلان الله اياه وآمن من آمن بفعله واقراره وتصديقه بتوفيق الله اياه ونصرته بايمان المؤمن بفعله الذي تمكن منه بقدره اعطاه الله اياها وكذلك كفر الكافر على حسب ارادة الله فقدرته الحادثة لا اثر لها وانما فاز بما فاز بعون الله تعالى والثاني وقع فيما وقع بخذلان الله وعدم نصرته وقد اجاد المحقق ابن الهمام ما يشهد له كما اسلفناه ونص عليه الحافظ السيوطي في مواضع من تفسيره المشتهر بالجلالين فقال في قوله تعالى (وما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ربنا) اي

انتهى كلام الكوراني وقيل

اذا ماكنت ذا فهم وبحث * مع العلما وحليتك الكلام
فسوفى الكسب سيرأبي المعالى * الى نحو نحى هذا الامام
بفلسة سالكيه لا تبالى * فليس عليك فى هذا ملام
وايده وحققه ولا * تتكسب لا يفوتك الزحام
فهاك النصح من شيخ كبير * خبير بالمسالك يا غلام

وقال الامام ابو محمد البطليوسى فى كتابه الموسوم بالانصاف لائمة مجتمعة على قولهم لاحول ولاقوة الا بالله وفى هذا اثبات حول وقوة للعبد لايتمان الا بمعونة الله اياه ثم اذا اعتبرت حال العبد من جملة الاضافة الى الاستطاعة المخلوقة والامر والنهي الواقعين عليه وجدته فى صورة المفوض اليه ثم قال لافاعل فى الحقيقة الا الله وان كل فاعل غيره انما يفعل بمعونة من عنده ولو وكل الى نفسه لم يكن منه فعل البتة انتهى وهذه اقوال المحققين من اصحاب المذاهب الاربعة وهو الوسط العدل ومن الله العون وله الفضل اه كلام السيد فى الانهار وهذا هو منطوق كلام الامام الاعظم ابى حنيفة فى الفقه الاكبر قال رضي الله عنه وجميع افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة اي حصلوها واوقعوها بقدرتهم التى خلقها لهم وبارادتهم

من غير استقلال هو احد اقوال امام الحرمين ولا يفد ذكر في اكثر الكتب الكلامية كالمواقف والمقاصد ان مذهبه مذهب الحكماء ان المؤثر قدرة العبد فقط من غير استقلال بالايجاب والاضطرار على خلاف ما ذهب اليه المعتزلة من ان المؤثر قدرة العبد بالاستقلال والاختيار وقال في شرح المقاصد هذا القول من الامام وان اشتهر في الكتب الكلامية لا انه خلاف ما صرح به في الارشاد وغيره حيث قال ان الخالق هو الله لا خالق سواه وان الحوادث كلها حادثة بقدرته تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بقدرة العباد وما لا يتعلق فظاهر هذه الاقوال الثلاثة انها متنافية لان حاصل القول المشهور ان القدرة الحادثة مؤثرة بالايجاب من غير استقلال وحاصل ما في النظامية انها تؤثر بالاختيار من غير استقلال وحاصل ما في الارشاد ان الخالق هو الله وان الحوادث تحدث بقدرته تعالى وقد نص في شرح المقاصد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد ان الخالق هو الله وان الحوادث تحدث بقدرته تعالى وقد نص في شرح المقاصد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد وبين ما هو المشهور واشار الشيخ الى تحقق المنافاة بين ما في الارشاد وبين ما في النظامية الى قوله ان ما في النظامية قوله الاخير حيث قال والخفي ما ذكره الامام في النظامية التي الفها بعد الارشاد

ذلك فيخذ لنا وقال في قوله (سأصرف عن اياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق) بان اخذ لهم فلا يتفكرون فيها وقال البيضاوي في قوله تعالى (فريقا هدى ، بان وفقهم للايمان (وفريقا حق عليهم الضلالة) اي وخذل فريقا وكتب المحققين من علماء اهل السنة مشحونة بهذا ومما يتعجب منه ان الشيخ عليا القاري في حاشيته المسماة باكجماليين على اكجلالين انكر على القاضي البيضاوي في تفسيره الضلالة باكخذلان فقال هو اعتزال تبع فيه الزمخشري المدلس الذي تدليسه قد خفي على مثل البيضاوي اه مع ان الامام نص عليه بقوله واضلاله خذلانه والشيخ على القاري قد اطلع على كلام الامام وشرحه وكانه نسي او اطلع على كلام الامام بعد تاليف اكجماليين والله اعلم ثم قال الامام والله يهدي من يشاء فضلا منه ويضل من يشاء عدلا منه واضلاله خذلانه وتفسير اكخذلان ان لا يوفق العبد لما يرضاه عنه وهو عدل منه وهي اي افعال العباد كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره والطاعات كلها بامر الله ومحبته ورضاه وعلمه وقضائه وقدره واما المعاصي فهي كلها واقعة بعلمه وقضائه وبقدره ومشيئته لا بمحبته ولا برضاه انتهى كلام الامام الاعظم ابي حنيفة وهو عند من رزقه الفهم السليم اجمال ما فصله ائمة المحررين ثم اعلم ان هذا القول وهو ان قدرة العبد مؤثر

في ايجادها وان كان بينهما فرق من جهة ان الاولى احدثها الله تعالى بتوسط قدرة اوجدها في العبد وان الثانية احدثها من غير توسطها ان قيل قد اتضح بما ذكر ان الفعل وقع بالقدرة الحادثة التي للعبد والعبد وجه تلك القدرة الى مقدورها حسب اختياره وارادته وهذا هو كسب العبد وهو الموجب للثواب او العقاب لكن قد تبين ايضا ان تلك القدرة انما خلقها الله تعالى في العبد ولا يمكن ان يوقع العبد بها الا شيئا اراده الله وقدره وعلمه وقضاه والامر الذي لم يرده الله عز وجل يتعذر وقوعه بها فتكليفه بما ليس مرادا لله الا ان يكون تكليفا بما ليس في وسعه وتعذيبه على عدم ايقاعه اياه الا ان يكون ظلما يجاب عن هذه بوجوه الوجه الاول انا قد اثبتنا فيما تقدم ان تقدم العلم والقضاء والارادة لا يوجب الاضطرار مع وجود هذه الاشياء كان له نوع من الاختيار والاختيار انما يتصور بعد تمكنه من الطرفين وكونهما في وسعه فلم يكن تكليفه بما ليس في وسعه وان الظالم هو التصرف في ملك الغير ولا يتصور بالنسبة اليه تعالى وهذا الجواب عن لزوم الظلم هو المنقول عن الاشعري واماما المحرمين كما اسلفناه سابقا الوجه الثاني ان الله تعالى لم يبرز للعبد ما قضاه وقدره وابرز له الامر ممكنا من فعله وتركه واعطاه قوة يرى بها نفسه متمكنا من كل منهما وامره ان يأتي باحدهما وينكب عن الاخر فاذا خالفه العبد

ويمكن التوفيق بينهما بجعل القدرة المذكورة في مقابلته المشهورة عبارة عن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير فان مقدورها لا يتخلف عنها ولا يمكن تعلقها بالضدين وجعل القدرة المذكورة في النظامية عبارة عن القوة العقلية التي يمكن تعلقها بالضدين ويتخلف مقدورها عنها ولا لزم اجتماع الضدين وبهذا يجمع بين ما وقع في فوائد العقائد ان مذهب الحكماء ان الله تعالى يوجب للعبد القدرة والارادة وهما يوجبان وجود المقدور وبين ما في الشرح الجديد للتجريد ان مذهب الحكماء انها واقعة بقدرة العباد بلا ايجاب بل باختيار فعلى هذا لا مناقاة بين المشهور وبين ما في النظامية وكذا لا مناقاة بينه وبين ما في الارشاد فان كون الفعل بقدرة حادثة من غير استقلال لا ينافي ان الخالق هو الله وكذا لا ينافي ان الحوادث كلها حادثة بقدرته تعالى اما الاول فلان خلق الشيء هو الاستقلال بايجاده والعبد لا يستقل بايجاد شيء بل نفس العبد وقدرته وارادته كلها لله خلقا وملكا واما الثاني فلان القدرة الحادثة المؤثرة في الفعل انما وجدت بقدرته تعالى وهي ملك له وخلق اراد وقوع الفعل بها على مشيئته وارادته وان كانت صفة للعبد فلا فرق بين ما يتعلق بقدرة العبد كحركة البطش وبين ما لا يتعلق بها كحركة الارتعاش في ان كلا منهما حادث بقدرته تعالى وهو المستقل

صقل قلبه وان عاد زيد فيها حتى يعلو قلبه وهو الرأن الذى ذكره الله تعالى (كلا بل رأن على قلوبهم ما كانوا يكسبون) وقال هذا حديث حسن صحيح فيفعل الحسنة له اثر محمود وكذلك فعل السيئة كما ان للادوية النافعة تاثيرا والضارة تاثيرا فالقول بان قضاء الفعل وتمكين الفاعل منه ثم عقابه به ظلم كالقول بان خلق السم ثم حصول الموت به ظلم وذلك ان لله تعالى فى ذرة من ذرات مصنوعاته حكما ومصالح فخلق تعالى بمقتضى حكمته الاشياء النافعة والمضرة والحسنة والقبيحة وخلق ايضا بفضله ما يدفع اثر المضرة بالمرة او يقلله كالترياق لرد اثر السم والتوبة والحسنة لاذهاب السيئات ثم انه بفضله ورحمته العامة بين لعباده ما يضرهم وحذرهم من ان يتناولوه ويقربوه وانه ان وقع منهم تناول المضر عالجوه بما يزيل تاثيره فترتب العقاب على الفعل الصادر من العبد المقضى عليه بحكمة الله تعالى يحسن لاجلها بالنسبة الى العبد عدل اذ هو ثمرة بشجرة غرسها وتحقيق ذلك كما فى المنهاج ان جهة الخلق والتقدير غير جهة الامر والتشريع فان مراده تعالى من التشريع بيان ما ينفع العباد وما يضرهم بمنزلة الطبيب للمريض فبين على السنة الرسل ما يوجب السعادة وامر به واخبر بما يثمر الشقاوة ونهى عنه وذكر مصير السعداء وما فيه ترغيبا ومرجع الاشقياء وما فيه ترهيبا ليلا يكون للناس

وعصاه وارتكب مانهاه لتسويل نفسه وهواه لا لانه مما قدره عليه مولاه ويعاقبه عليه لا يكون ظلما (وما ظلمهم الله ولكن كانوا انفسهم يظلمون) والفرق بين تعذيب الفاعل المختار وبين تعذيب غيره مستقر في بداهة العقول الوجه الثالث ان في المخلوقات قوى وطبائع وفي الافعال اقتضاء لما يترتب عليها من الثواب والعقاب فالافعال الاختيارية تكسب نفس الانسان صفات محمودة وصفات مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فانها لا توجب ذلك فالعلم النافع والعمل الصالح يورث القلب اوصافا حميدة كما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان للحسنة نورا في القلب وضياء في الوجه وسعة في الرزق وقوة في البدن ومحبة في قلوب الخلق وان للسيئة لسوادا في الوجه وظلمة في القلب ووهنا في البدن ونقصا في الرزق وبغضا في قلوب الخلق اورده في منهاج اهل السنة واخرج الترميذي عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (امرؤ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ اوعى من سامع على ان يكون اخبارا عما يوجب سماع الحديث وحفظه وتبليغه ويروى الترميذي ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان العبد اذا اخطأ خطيئة نكت في قلبه نكتة سوداء فاذا هو نزع واستغفر وتاب

الفصل الرابع

ومن المعلوم ان كل فعل صادر عن العبد انما يصدر بقوة ولا قوة الا بالله فلا فعل اذا الا بالله وكلما ثبت انه لا قوة الا بالله ثبت انه لا قوة الا لله حقيقة فلا فعل اذا حقيقة الا لله وللعبد بالله كما يدل عليه قوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقوله صلى الله عليه وسلم * ان الله صانع كل صانع وصنعته * فالله سبحانه خلق العمال واعمالهم وكلما كان كذلك كان كون الافعال الاختيارية للعباد محكومة لله بواسطة مظاهرهم كونها مكسوبة لهم بالله لكن بنسبتين مختلفتين فان الله خالقهم وخالق اعمالهم مع غناه عنهم واحاطة علمه بتفاصيل تلك الاعمال ومباديها وهم كاسبون لاعمالهم بالله مع فقرهم الذاتي وعدم استقلالهم وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها الا ما شاء الله منها وقد دلت شواهد الشرع على تحقيق الاعتبارين اي ان الله يفعل بالاسباب اي بتوسط مظاهر العباد كما يفعل عندها وكما يفعل بلا سبب اصلا اما ما يدل على ان الله يفعل بالاشياء مع غناه فقوله تعالى * قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم * مع قوله * الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم احياهم * فالذي يميت الالوف بكلمة كيف يحتاج الى مقاتلة المخاطبين

على الله حجة اخرج البخاري عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم (لا احد اصبر اليه العذر من الله ومن اجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين واما من جهة الخلق والتقدير فمراده تعالى منها فعل ما فيه منفعة متعلقة بعموم خلقه وان كان في ضمن ذلك مضرة للبعض فكما انه تعالى ينزل المطر لما فيه من الرحمة العامة والنعمة التامة وان كان ضررا لبعضهم بسقوط منزله وانقطاعه من سفره وتعطيل معيشته وكذلك ارسل نبيه صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين ووسيلة للمذنبين وان كان في ضمن ذلك سقوط رياسة مثل ابي جهل وابن سلول وكعب بن الاشرف وتالهم بذلك وكذلك له تعالى في خلقه مثل ابليس وفرعون وابي جهل حكم وبخلق امثالهم مدخل في حق مجموع العالم وان كان منهم في نفسه قبيحا مطرودا ولعينا مردودا الا ترى ان الكنيف المعد للبول والغائط وان كان محلا مستقذرا نجسا الا ان حسن مجموع الدار لا يتم الا به والدار بدونه ناقصة قبيحة وهذه الحكمة الكلية في الحوادث ليس على الناس معرفتها وانما يجب عليهم التسليم للقادر الحكيم الرءوف الرحيم الذي هو ارحم بعباده من الوالد بولده

فهذا الذي ظهر وتبين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

الصلوة والتسبيح والتكبير وغيرها * ياداوود ان ذلك لم يكن الا بي ولو لا عوني ما قويت عليه الخ الحديث * فمعاد الاستثناء ان مدار ذلك الاعمال الصادرة منه انما كانت بالله وصدورها منه فرع تاثير قدرته باذن الله وعونه وتمكينه وافاضته لان الاعمال اثار القدرة ولا اثر بلا تاثير كما هو واضح ومنها قوله صلى الله عليه وسلم * اللهم انك سألت من انفسنا ما لا تملكه الا بك فاعطنا منها ما يرضيك عنا * ومعاد الاستثناء ان العبد يملك ما سئل منه من التكاليف بالله ولا يكون ذلك الا بتاثير قدرته فيها باذن الله ومنها قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه بعد ان استخلف * لقد توليت امرا عظيما مالي به من طاقة ولا بد الا بتقوية * ومنها قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه بالاستطاعة * قل املكها بالله الذي ان شاء ملكنيها * وقال الحافظ بن حجر في فتح الباري في حديث الاستخارة عند قوله واستقدرك اي اطلب منك ان تجعل لي على ذلك قدرة ثم قال في قوله فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم ما نصه اشارة الى ان العلم والقدرة لله وحده وليس للعبد الا ما قدره الله له اه وهو كالتوحيد الصريح للصفات وهو الاصل في هذا الباب وهو كقول الغزالي في كتاب الشكر من الاحياء * ولا قادر الا الملك الجبار * مع قوله في جواهر القرآن في باب المحبة لا قدس ولا قدرة ولا علم

لتعذيب الكفار فانه انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون ولكن الحكمة الربانية اقتضت ذلك فابرز الامر بمقتضاها بجريه ورجحته مع تحقق غناه ونحو قوله تعالى * ولو لا دفاع الله الناس بعضهم ببعض الاية * فدفاع الله الناس بعضهم ببعض هو عين دفاع الله بعضهم ببعض الا انهم يدافعون بالله مع الفقر اليه تعالى اذ لا قدرة لهم الا به والله يدافع بهم مع غناه عنهم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم * انا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر * وقوله ايضا عليه الصلاة والسلام * لان يهدي الله بك رجلا خير لك من ان يكون لك حمر النعم * وقولهم ان الله يفعل عند الاشياء لا بها ان اريد به ان الله جرت عادته بايجاد الاشياء بها بحكمة كان قولا صحيحا وان اريد به انه لا يصح ان يفعل الحق سبحانه الا بتوسط الاسباب اصلا ولا بمقتضى الحكمة مع غناه عنها فهو قول لا دليل عليه وقولهم يلزم على هذا حينئذ الاستكمال بالغير شبهة تكشف بان الايجاد بالاسباب انما يستلزم الافتقار المنافي للمعنى المستلزم الاستكمال اذا توقف الفعل على تلك الاسباب حقيقة لا عادة لكنها عادية فلا افتقار ولا استكمال بالغير وامما ما يدل على الاعتبار الثاني وهو ان العباد يفعلون بالله ما شاء الله ان يفعلوه ونحو قوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح لداود عليه السلام بعد ذكره صلى الله عليه وسلم اعمال عبادة آل داود من

ظهر امر وسط بين تقصير الجبر وغالى الاستقلال والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم اه

الفصل الخامس

ولا يخفى ان مسألة الكسب لم تخل من غموض بل هي من معضلات المسائل التي حارت فيها افكار المتقدمين وفصارى امرهم فيها اعتقاد انفراد الرب سبحانه وتعالى بالخلق والتقدير واعتقاد ان للعبد في افعاله الاختيارية كسبا به صح نسبة الافعال اليه وثبت التكليف وعليه يترتب الثواب والعقاب وهذا معتقد جميع اهل السنة وهو الحق الذي لا محيد عنه نعم انهم ان بوحثوا في تحقيق معنى الكسب اختلفت ماراؤهم ما بين مائل الى ما يقرب من الجبر ومائل الى ما يقرب من القدر والحالة ان اهل السنة لا يقولون بواحد منهما ويؤيد هذا ما قاله الامام سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النسفية بعد ذكره كلاما في معنى الكسب ما نصه هذا القدر من المعنى ضروري اذ لم نقدر على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وايجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار فانت ترى ان فحول اهل العلم عجزوا عن تحقيق معناه مع تصاهرهم على نفي

الا للواحد الحق وانما لغيره القدر الذى اعطاه اه وقال ايضا فى كتاب الشوفى من الاحياء * وليس للعبد قدرة الا بتمكين مولاه وهذا القول من الامام رضي الله عنه ومن وافقه هو التحقيق الذى ليس فوقه الا عين اليقين وعليه مدار التكليف وبه يزول اشكالات هذه المسألة لمن اتاه الله فهما سالما من الشبهات ويؤيده ان شواهد الشرع المعصوم اذا قامت على ان الفعل الاختياري الصادر من العبد واحد بالذات ذو نسبتين مختلفتين فقد شهدت بان القدرة واحدة بالذات متعددة بالنسب والاعتبارات لما حصل لها التعدد فى المضاهير بالتعينات الجزئية المتفاوتة حسب تفاوت المضاهير من غير لزوم شيء من الشبهات المتوهمة كالتبعيض والحلول والاتحاد وقيام القديم بالحادث او ما يشاكلها كما علم من ان الحق سبحانه له الاطلاق الحقيقى ومن هذا يعلم ان الكسب بالمعنى المصدرى هو التحصيل مطلقا وبمعنى الحاصل بالمصدر هو المكسوب المحصل هذا معناه لغة واما فى الشرع بالمعنى المصدري تحصيل خاص وهو تحصيل العبد بقدرته المؤثرة باذن الله ما تعلقت به مشيئته التابعة فى التعلق لمشيئة الله فبقيد التاثير تميز من الكسب وبقيد الاذن وتبعية المشيئة تميز عن الايجاد بالاستقلال الذى هو قول اهل الاعتزال القائلين بان الله يشاء ما لا يفعلونه ويفعلون ما لا يشاء الله وبهذا

مشرعا وقد قال « خاطبوا الناس بما يفهمون » فكذلك نقول في الكسب هو صفة من صفات العبد يحس كل احد بوجودها فيه وثبوتها في محله فبها يقع التفريق بين الافعال الاختيارية والضرورية ولكنه لا يدرى حقيقتها ولا يحقق كل التحقيق نسبة افعاله اليها مع اعتقاد انفراد المولى تعالى بخلق العبد وخلق افعاله من غير افتقار لمعين واعتقاد ان لكسب العبد دخلا في وجود افعاله على وجه لا يزاحم فيه القدرة الالهية ولا يعينها ولكن نحن عجزنا عن ادراك ذلك ولكن من اتاه الله علما ونورا بادراك ذلك كما يدرك العارفون بالله الراسخون حقائق اشياء كثيرة من علم الغيب والشهادة مع عجز كثير عن ادراك شيء منها فلا ينبغي الاسراع الى الانكار عليه لكونه لم يدع محالا فالاولى التسليم لاسيما ان كان من ايمة الهدى وكبراء العلماء كامام الحرمين بل لابد من النظر بعين الانصاف وسداد الراي في كلامه وسبره بمحك الكتاب والسنة فان كان كلامه موافقا للجبر او القدر ردران لم يوافق فرقة منهما الا انه على خلاف ما كنا نعتقده فلا ينبغي ان نحكم ببطلانه لاجل مخالفته لكلام الغير من الائمة لان الخطأ في المسألة ليس منحصرا في شيء بعينه يدركه كل احد فيحتمل ان هذا القائل قد اطلع على الخطأ الذي لم يطلع غيره واما الاعتراض ممن لم يدرك الحقيقة

الكبر والاستقلال فاذا لا تبغي المبادرة الى التشنيع على من احدث قولا في المسألة بفهم ما اداه اليه اياه وانتصر بقول من الاقوال المقولة لاهل السنة بدلائل بينة واضحة ما دام لم يقض بصحة احد القولين المتفق فيهما على البطلان وهما الكبر والاستقلال لان ذلك هو المعيار الصادق فما دام لم يعتقد احداهما فهي الطريق الصواب ومسألة الكسب ليست من المسائل التي يستحيل ادراك كنهها فلا نضلل اذا من ادعى ادراك كنهها ولكن لغموضها لم نكلف بمعرفة حقيقتها وانما المكلف به اعتقاد ان للعبد كسبا به نيط التكليف يوجد بوجوده مع استكمال الشرائط وينتفي بانتفائه لان من لم يعتقد ذلك لا شك من وقوعه في احد امرين محالين نجوز لكور على المولى او تعجيزه تعالى الله عن ذلك ولا غرابة في اعتقاد ثبوت شيء ووجوده ولا تعلم حقيقته كالروح فانا نعتقد وجودها ونعلمه مع عجزنا عن ادراك حقيقتها وليس ادراك حقيقتها محالا ولكنه لصعوبته امسك الشرع عن بيان حقيقته لعجز عقول كثير عن ادراكها قال تعالى * ويسالونك عن الروح قال الروح من امر ربي * لكن اكثر العلماء كالغزالي وغيره على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج من الدنيا حتى اطلع على حقيقتها بل له صلى الله عليه وسلم التصور التام في عالم الارواح وانما امر بالامساك فامسك لكونه

الفصل السادس

يذكر لمحرة علماء الاسلام وجهابذة الفلاسفة ان التقسيم العقلي جاء بحصر اوجه التاثير في الفاعل المختار والطبيعة والعلة وذلك ان المؤثر اما ان يمكنه الترك اولا يمكنه الاول الفاعل المختار والثاني اما ان يتوقف تاثيره على وجود شرط وانتفاء مانع اولا يتوقف الاول الطبيعة والثاني العلة يخرج لنا من التقسيم ان الطبيعة مؤثر لايمكنه الترك موقوف تاثيره على وجود شرط وانتفاء مانع هذا ما يقصده الحكماء من لفظ الطبيعة وهو المرجع لكل معنى علقوا عليه ذلك اللفظ كالصورة النوعية للبسائط وكالنفس الناطقة من حيث تدبيرها للبدن على وجه التخيير وكالهيئة الحاصلة من التركيب وعلم جرا فان لكل واحد من هذه المعاني تاثيرا خاصا عند اولائك وقد عول ارباب العناد الكفر على ان قصروا التاثير على الفاعل المختار حيث اعلنوا بكفر ان من نسب التاثير لغيره

ذكر بعض شراح الارشاد عند ما تعرض لبيان اصناف الشرك ان عادة الله سبحانه جرت باضافة بعض الاشياء الى بعض كالاحراق للنار والارواء للماء وهكذا ظن بعض من لا معرفة له ان ذينك الصانعين صدرا بطريق التاثير عن ذينك العنصرين وذلك ضلالة

فهو مما لا يلتفت اليه اذا الحكم على الشيء فرع تصوره وقد ابتلى قوم بالاعتراض بدون فهم شيء فاذا طولبوا بتحقيق ما ردوا به على اهل الفصل عجزوا فاذا قيل لهم ايضا ما هو التاثير الذى نسبه هذا العالم للقدرة الحادثة وما معنى التاثير الذى نفيتموه مع تسميتكم لها قدرة لم يجيبوا بما يدرك ولا تكلموا بما يفهم مع ان الشيخ الامام مصرح بعدم تسميته قدرة العبد الاعلى سبيل المجاز لكونه لا يقبل من وصف القدرة الا التاثير فان سميناه حينئذ وصف العبد بالقدرة التى جعلها الله له قدرة مجازا فلنسم ايضا النسبة التى جعلها الله له فى وجود الفعل تاثيرا مجازا وان قلنا لا تاثير له نعنى حقيقة فلنقل لا قدرة له حقيقة وانما هى قدرة واحدة قديمة الهية ذات نسبتين نسبة وجودها وقيامها بذات المولى تنسب اليها الافعال حقيقة على وجه الخلق والاختراع ونسبة ظهورها فى محل العبد كما بمر الشان اذ قدرة العبد من قدرة سيده وحوله بحوله وقوته بقوته فتنسب اليها الافعال بهذا المعنى على وجه الكسب وينسب الى ذلك الكسب تاثير على وجه يناسبه مجازا وحينئذ ان هذا المذهب وهذا البيان الذى بين به الكسب لا غلو فيه ولا يقرب من الجبر ويبعد من القدر والله اعلم بالصواب

خاتمة

لاريب فى ان خالق العالم هو الله تعالى وارد الفاعل المختار ولاعبرة بمن يخالف ويعاند وقياس افعال الله تعالى بافعال العباد خطأ بين فان السيد اذا امر عبده بشيء وحسن له خلافه حتى فعل الخلاف يعاقبه عليه ربما يعد ظالما اذا لم يكن له حكمة فيه وانما اراد تعذيب العبد فهذه الحيلة وليس له التصرف فى العبد كيف يشاء ولله تعالى فى كل جزء من اجزاء العالم حكم باهرة والخلق خلقه والعبد عبده فله ان يفعل ما يشاء وكذا قياس صفاته تعالى على صفات المخلوقات ضلالة محضة الاترى ان المعتزلة لما ظنوا ان الرؤية لا تتصور الا بان يكون المرئي جسما متشكلا متلونا حكموا باستحالة رؤيته تعالى يوم القيامة مع ان كلام المعصوم الا لهى الترجمان الربانى الذى قال تعالى فيه (وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) ناطق باثباتها فكان الواجب عليهم ان يحكموا على الله عليه وسلم فيما اشكل عليهم من الآيات المحتملة فى زعمهم كما

بادحة غرق فيها الملايين وفلدهم عليها كثير من عوام المسلمين قال ثم انهم في ذلك الظن على اختلاف منهم من يرى ذلك التاثير لطبيعة ذلك العنصر ومنهم من يراه لقوة اودعها الله فيه والاول مجمع على كفره والثاني في كفره خلاف اما من اعتقد انه سبحانه ربط بعض ابعاده ببعض عن اختيار منه لذلك ولم خرق هذه العادة متى شاء فهو المؤمن السالم ان شاء الله ومتى نزه العبد ربه عن الشريك كان عبدا كاملا ومن بزغ عن الطريق قسوف ينالـه بسبب زيغه الم العذاب اللهم اذقنا حلاوة التحقيق واسلك بنا سواء الطريق والله اعلم اه

وهو السميع البصير وباجملة فانما الواجب علينا الاتباع لطريقة المعصوم المطاع والتمسك بقوله الفصل اللهم ثبتنا الله على شريعته وحققنا بحقيقته وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وهذا اخر ما اردنا جمعه وايراده والحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على المصطفى وامام اهل الصفا واهله واتباعه وكل من صفا ووفع الفراغ من تبييض هذه العجالة فى فاتح اول الربيعين عام ١٣٢٣ من الهجرة النبويه على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية

تم تصويره وهو اجمعه بتاريخ 20/05/2008
قريب عمل الشيخ عمر العاشر
umah alhmad@gmail.com

قال تعالى (فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) وهم انما قدموا ماراءهم في امورهم ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم واخرجوا النصوص الظاهرة القاطعة عن مقتضاها وسحبوها الى شهوات النفوس وهواها وهكذا ديدان اهل العقول اذا استصعبوا كلاما ترفعي عن مدارك عقولهم فان لم يحجزهم عن الطعن فيه اعتقاد العصمة او الحفظ في قائله رفضوه مطلقا ورموا قائله بالتعسف او الكفر وان حجزهم عن ذلك الاعتقاد بادروا الى كلامه بالتحريف ومن اشنع ما يخرجون به كلام الشارع صلى الله عليه وسلم عن حقيقته مراعاة ماراه بلاسفتهم وحكمائهم ومشائخهم وعاباتهم فحفظ رائهم عندهم اهم من اجراء كلام نبيهم صلى الله عليه وسلم على حقيقته فما يتحشون عما يتلاعبون به من ابداء التاويلات البعيدة التي يمجها سمع من لاصمم له فلبوا الحق تقليبا مشوما وجعلوا الامام ما مدوما فليتهم عزلوا و رجعوا الى سنة نبيهم فانه صلى الله عليه وسلم يجب الرجوع اليه في جميع المشكلات وانظر الى السلف الصالح كيف حرموا على انفسهم تاويل ما ورد به الكتاب والسنة مما يتعلق بذاته تعالى وصفاته العليا كالاستواء على العرش والنزول الى السماء الدنيا والاتيان في صلل من الغمام فقالوا يجب الايمان بها على حقيقتها بالوجه الذي اراده قائلها الكريم مع تنزيهه تعالى عما يوجب التشبيه ليس كمثله شيء